قلت لا يعنيني اي فامضي ثم اقول على قصد الاستمرار كما في قوله ولقد امر وانما
عدل الى الماضي تحقيقا لاتصافه بالحلم وثمة حرف عطف لحقتها التاء وذلك
مخصوص بعطف الجمل ومعنى ثم التراخي في الرتبة اي فمضيت ولم اشتغل بمكافاته
وترقيت الى مرتبة اعلى وقلت لا يعنيني بالسب فكأنه نسي نفسه في تلك الحالة
وتصورها بصورة اخرى تكرما وذلك غاية الاناءة والوقار والتجنب عن
وصمة الشنار والعار وكذا فيما نحن فيه اذ لم يرد بالموصول معهود خارجي لانتفائه
ولا الجنس من حيث هو هو اذ لا يناسبه الصراط ولا الانعام ولا من حيث تحققه في
ضمن جميع الافراد لانتفاء قرينة الاستغراق فتعين ارادته في ضمن بعض افراد
لا بعينه فيكون في المعنى كالنكرة فتارة ينظر الى معناه فيعامل معاملة النكرة
كالوصف بها او بالجملة واخرى الى لفظه فيوصف بالمعرفة ويجعل مبتداء وذا حال وانما
لم يقتصر عليه بل قال وقولهم اني لامر على الرجل مثلك فيكرمني لفوائد الاولى انه
خال عن احتمال الحال والاول يحتملها وان كان مرجوحا والثانية انه اشد مناسبة
للاصل من حيث كون الموصوف والصفة معرفتين لفظا نكرتين معنى والثالثة
اشتماله على لفظ هو مثل الغير في الابهام فالاحسن ان يمثل بقولهم اني لامر بالصادق
غير الكاذب كما ذكر في عين المعاني واشار الى الثاني بقوله او جعل عطفا على قوله
اجراء غير معرفة بالاضافة لانه اضيف الى ما له ضد واحد وهو المنعم عليه فيتعين
تعين الحركة من لفظ غير السكون فانك اذا قلت عليك بالحركة غير السكون
يتعين المراد بغير السكون وهو الحركة المطلقة لتضاد بينهما بلا واسطة وههنا
لما اريد بالمنعم عليهم المؤمنون الكاملون وهم العالمون العاملون كان ضدهم
ما ذكر بلا واسطة فيتعرف غير باضافته الى ما له ضد واحد فان قيل الضالون
واسطة فلا يكون لما اضيف اليه غير ضد واحد قلنا اولا انك ستعرف
ان في كل من المغضوب عليهم والضالين معنى الآخر وانما الافراد بالذكر
لبلوغ الفريقين الى النهاية في الوصفين واختصاصهما بزيادة الاستحقاق
للامرين وثانيا ان الضد هو مجموع المغضوب عليهم والضالين وان لم يكن
المنفي هو المجموع وسيأتي ان لا مزيدة للتاكيد والتصريح بتعلق النفي بكل من

الطرفين

الطرفين لئلا يتوهم ان المنفي هو المجموع من حيث هو هو وعن ابن كثير نصبه
على الحال عن الضمير المجرور ورد بانه يجب ان يكون غير نكرة كما سبق واما جعله بمعنى
مغاير ليكون اضافته لفظية كما يشهد له ادخال اللام عليه فمما لا يرتضيه
المحققون من الادباء اذ لم يرد شاهد له في كلام العرب العرباء وان وقع في عبارة الكشاف
وسائر المصنفين والعامل انعمت اعترض عليه بلزوم اختلاف العامل في الحال وذيها
لان العامل في الاول هو الفعل وفي الثاني الجار واجيب بان العامل فيهما هو الفعل لان
حرف الجر اداة توصل معنى الفعل الى المجرور والمجرور وحده منصوب المحل بالفعل وبهذا
الاعتبار وقع ذا حال والقول بان الجار والمجرور في محل النصب والرفع مساهلة
في العبارة اتكالا على ما تقرر من القواعد نعم اذا وقع خبر مبتداء يعتبر المجموع لانه الواقع
موقع عامله الذي هو حصل او حاصلا مثلا انما الكلام في النصب والرفع الذي
اوجبه معنى الفعل الذي اوصله حرف الجر الى ما بعده كالنصب اللازم من تعلق الحصول
بالدار بواسطة الجار والرفع الذي اقتضاه تعلق المغضوب بواسطة على فانهما للمجرور
وحده او باضمار اعني عطف على قوله على الحال وهو مبني على التاويل المذكور الذي يوجب
اتحاد الذين مع ما بعده ليصح التفسير باعني ان فسر متعلق بالاستثناء فقط اي فسر الذين
انعمت عليهم بما يعم القبيلين اي المؤمن والكافر والمغضوب عليهم ولا الضالين
والمعنى على الاول بما يكون عبارة عن القبيلين والعموم باعتبار كل واحد منهما وعلى
الثاني بما يكون متناولا لهما ايضا والغضب ثوران النفس اي غليان الدم وهيجانه
ارادة الانتقام اي العقوبة اريد به المنتهى والغاية يعني الانتقام لانه المنتهى دون
ارادته وعليهم في محل الرفع يعني الضمير في عليهم لا المجموع لانه نائب مناب الفاعل
النائب هو المجرور وحده لا المجموع لما سبق مفعول ما لم يسم فاعله فاعل عند قدماء البصريين
وهو مذهب عبد القاهر وصاحب الكشاف والمفهوم من كلام المص بخلاف الاول يعني عليهم
في انعمت عليهم فان الضمير هناك في محل النصب على المفعولية لان الفعل مبني للفاعل وهنا
مبني للمفعول ولا مزيدة لتاكيد ما في غير من معنى النفي جواب عما يقال ان لا المسماة بالمزيدة
عند البصريين انما يقع بعد الواو العاطفة في سياق النفي للتاكيد والتصريح بتعلق النفي
بكل من المعطوف والمعطوف عليه لئلا يتوهم ان المنفي هو المجموع من حيث هو هو فيجوز ثبوت

Copyright © King Saud University